وما يصدق عليه انه موصول فيهما داخلان فيه لان الجنس اذا اطلق وجب
شموله لانواعه لكن هذا ان المثال في كل موصول حرفي خارجة من حيث ان الـ
لا تكون تالية لما بعدها او لموصول عام معنوي يشمل الاسمي والحرفي كما قدره
المصرح وقوله تخلف كذا فخصصه فهو عام مخصوص لا عام اريد به الخصوص
حتى يرد عليه الايراد المذكور والله اعلم قوله الاولى ترك كلام الموضع
على اطلاقه وهو وجوب الكسر فيهما وقعت جواب القسم بالفعل وغيره
ذكرت اللام اولا ولا يعارضه ما ياتي من قوله فيما يجوز فيه الوجهان الرابع
ان تقع بعد فعل قسم ولا لام لان وقوعها بعده لا يلزم منه كونها جوابا
له فقد يجاب بان المقام دال على المراد ذكرها لا يجوز فيه الا الكسر وحينئذ
لا بد من هذا القيد لا ذكر موجب الكسر وحده والله اعلم قوله لاجل اللام لا لو
قوعها حالا لظاهره انه لو ان اللام لانها تعطل ... ووقوعها حالا لافادته معنى
واللفظ اقوى من المعنى وان كان المعنى صالحا ايضا وهذا انما يحسن لو كانت
اللام والوقوع حالا علامتين كسرانه وليس كذلك وانما هما علامتان
على كسرها والشيء يجوز الاستدلال عليه بعلامتين وعلامات فليس ذلك
اجتماع مؤثرين على اثر واحد والله اعلم قوله الا بتاويل نحو رجل عدل اذا قصد
المبالغة قوله لو قال الموضع او تقع اللام في خبرها لكان اخصر واشمل
وابين لكنه حاول شرح اللفظ الذي لو قال ذلك لكان كذلك والله اعلم قوله يشهد
وان لم يكن من افعال القلوب ... لانه ...
بحث التعليق من التسهيل والله اعلم قوله على الخلاف ولولانه يستبعاد منه ان
وجوب فتح ان بعد لو ووجوب حذف الخبر بعدها ايضا على القول بانها بعدها مبتدا
قوله عن اسم معنى هذا منقوض بنحو علمي اي معلومي ان زيدا فاضل اذ الدعى
انه لا يعلم غير هذا الكلام الذي اوله ان وحينئذ يجب الكسر لان الاخبار بالجملة
وهي نفس المبتدا فاستغنت بذلك عن الرابط وكذا لو سمعت حديثا ان من
البيان لسحرا مثلا فحفظته وادعيت انك لم تحفظ غيره فبان حديث الاخبار بذلك
فانك تقول حفظي ان من البيان لسحرا بالكسر لا غير مع ان الحفظ ليس بقول وكذا

كتابي

بل خبره المصدر وليس اسم
ان متحدا مع اسم المعنى ح

كتابي ان زيدا فاضل مطلق الموضع غير محرر في هذه المسئلة وتحرير الضابط فيها ان يقال
او تقع خبرا عن اسم معنى لا يخبر عنه بلفظها ولا متحد باسمها وحينئذ يدخل نحو
اعتقادي انه فاضل واعتقادي ان اعتقاد زيد حق واعتقاد زيد ان اعتقادي حق
بان لفظ ان ومعموليها غير خبر عن اسم المعنى فوجب الفتح وان كان خبرها
في هذين صادقا على اسم المعنى ويخرج بذلك نحو قولي انه فاضل لانه اخبر فيه بلفظ ان ومعموليها
عن المعنى ويخرج اعتقاد زيد انه حق لان اسمها متحد بالمعنى فهذا يحصل الضبط
ولا حاجة الى قوله غير قول والله اعلم قوله كانت من تتمة المبتدا هذا لا يتعين لانه يصير
المعنى قولي فضله موجود وفضله بمعنى المصدر لا يغاير وهذا الذي ذكره هو مذهب
الفارسي بانه زعم انها في محل نصب بالقول وبقي المبتدا بلا خبر وهو ما معه ممتثل
ما ذكرنا فارجع الدماميني على التسهيل قوله انه حق هذا منقوض بنحو اعتقادي ان اعتقاد
زيد حق بان خبرها صادق على اعتقادي ومع ذلك وجب الفتح وكذا اعتقاد
زيد ان اعتقادي حق وكذا ينتقض بمثاله الاتي لما انتفى فيه القول الاول على زعمه
وهو عملي اني احمد الله احمد يصدق على عملي وعملي على زعمه غير قول وقد صرح بانها
تفتح فيها ... هنا والله اعلم قوله لا يتعين الصواب تعليل جواز الفتح بانه
يعطي ان الاعتقاد له اعتقاد واخر متصف بكونه حقا وان هذا الكون الذي هو
صفة هذا الاعتقاد غير اعتقاد زيد وذلك خبط قوله فتحهما اولى هذا
منقوض بنحو قولي اني احمد الله بانها خبر عن قول اريد به المصدر لا المقول وخبرها
وهو احمد الله صادق على القول ومع ذلك وجب فتحها فهذا الاعتبار اعني ارادة
المصدر والحمد بهذه العبارة وغيرها او بغيرها فقط بانه لا يتعين معه الكسر والله اعلم
قوله قول احمد الله والمعنى وقوع الحمد منه بهذه العبارة او بغيرها من العبارات
ولا مانع من كون القول بمعنى المقول على الفتح ايضا قوله مقولي اني احمد الله
والمعنى وقوع الحمد منه بهذه العبارة المعينة قوله على انحصار العلة الحمد انحصار
العلة الحمد لا يتعين الا اذا اطلق العمل وقصد به الحمد فيكون عاما اريد به الخصوص
وحينئذ اريد بالعمل الحمد صار العمل حينئذ لا يطلق الا على القول ضرورة ان الحمد
لا يكون الا قولا ما بالعمل اذا قول لا غير لان العلم اذا اطلق على فرد من افراده

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)